

Distr.: General
13 April 2018
Arabic
Original: English

التقرير المرحلي النهائي للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

أولا – مقدمة

١ – مدّد مجلس الأمن بموجب قراره ٢٣٣٣ (٢٠١٦) ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا لفترة نهائية غايتها ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، وطلب إطلاعَه بانتظام على الحالة في ليبريا وعلى تنفيذ ولاية البعثة. ويتضمن هذا التقرير آخر المعلومات عن أهمّ التّطورات التي طرأت في البلد منذ صدور تقريري السابق المؤرخ ١٦ حزيران/ يونيه ٢٠١٧ (S/2017/510)، بما في ذلك إجراء العملية الانتخابية والنقل الديمقراطي للسلطة السياسية، وإغلاق بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، والتحول الذي يشهده عمل الأمم المتحدة في ليبريا.

ثانيا – التطوُّرات الرئيسية

ألف – الحالة السياسية

٢ – هيمنت الانتخابات الرئاسية والتشريعية وما تلاها من نقل للسلطة الرئاسية من إلين جونسون سيرليف إلى جورج مانه وياه في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ على الفترة المشمولة بالتقرير، التي تميزت أيضا بالعمل الجاري لتشكيل الحكومة الجديدة، وإطلاق عملية تخطيط خطة التنمية، ومراسم إنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في ٣٠ آذار/مارس، التي اتسمت بزيارة قامت بها نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، أمينة ج. محمد، إلى ليبريا في ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس.

العملية الانتخابية

٣ – بدأت الاستعدادات للانتخابات بعرض القائمة الأولية للناخبين في الفترة من ١٢ إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧، ثم جاءت مرحلة تسمية المرشحين في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تموز/يوليه. وعلى الرغم من ورود شكاوى بشأن قائمة التسجيل النهائية، فقد حُلت في نهاية المطاف بدعم من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وشركاء دوليين آخرين.





٤ – ووافقت لجنة الانتخابات الوطنية على ١ ٠٢٦ مرشحا للانتخابات التشريعية من ٢٦ حزبا سياسيا، وكان ٨٤,١ في المائة منهم رجال و ١٥,٩ في المائة منهم نساء. كما وافقت اللجنة على ٢٠ مرشحا للانتخابات الرئاسية، كانت من بينهم امرأة واحدة. وجرت الانتخابات في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر بسلام، إذ أدلى أكثر من ١،٦ مليون ناخب بأصواتهم أو ٧٥,٢ في المائة من عدد الناخبين المسجلين في البلد وقدره ٢،١ مليون ناخب. ونظرا لعدم حصول أي مرشح على الأغلبية المطلقة، فقد أعلنت اللجنة، في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، أن جولة ثانية من الانتخابات الرئاسية ستجرى في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر بين المرشحين المتصدرين لسباق الانتخابات الرئاسية، وهما السيناتور جورج وياه من التحالف من أجل التغيير الديمقراطي وجوزيف بواكاي، نائب رئيسة ليبريا، من حزب الوحدة الحاكم.

٥ – وتأخر إجراء الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية بسبب طعن قانوني قدمه حزب الحرية، الذي جاء مرشحه للانتخابات الرئاسية، تشارلز برومسكين، في المرتبة الثالثة والذي انضم إليه لاحقا الحزب الحاكم، وكلاهما ندد بقائمة الناخبين وبما يدعى حدوثه من غش ومخالفات واسعة النطاق. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، رفضت المحكمة العليا القضية، بعد أن أصدرت أمرا بالإيقاف في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر بخصوص الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية من أجل السماح للدعوى القضائية بأن تأخذ مجراها، وأمرت لجنة الانتخابات الوطنية بالمضي قدما شريطة معالجة عدد من المخالفات التي صودفت خلال الجولة الأولى، لا سيما فيما يتعلق بازدواج الأسماء في قائمة الناخبين. وبدعم من الشركاء الدوليين، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، اتخذت اللجنة تدابير تصحيحية وأوفت بالشروط التي حددتها المحكمة العليا. وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، أجرت اللجنة الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، التي شهدت مشاركة ناهزت ٥٦ في المائة من الناخبين المسجلين. وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت اللجنة فوز جورج وياه بنسبة ٦١،٥ في المائة من الأصوات الصحيحة المدلى بها.

٦ – وطوال العملية الانتخابية، بادر ممثلي الخاص لليبريا، فريد ظريف، إلى تنفيذ الولاية المسندة إليه والمتمثلة في بذل المساعي الحميدة وتقديم الدعم السياسي، وشجع الزعماء السياسيين على الوفاء بالتزاماتهم بموجب إعلان نهر فارمينغتن من أجل حل المنازعات المتصلة بالانتخابات بالوسائل القانونية والسلمية. وفي ٤ تموز/يوليه ٢٠١٧، عقدت اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، مؤتمرا جمع ممثلين من الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائط الإعلام، التزمت الأحزاب السياسية خلاله بنبذ العنف والتركيز على المسائل الموضوعية وتجنب خطاب الكراهية في أنشطة الحملة الانتخابية.

٧ – وخلال جولتي الانتخابات، دعمت بعثة الأمم المتحدة غرف العمليات التي أنشأتها شبكة غرب أفريقيا لبناء السلام ومركز أنجي بروكس الدولي من أجل تمكين المرأة، والقيادة، والتنمية، والسلام والأمن الدوليين، ومنظمات غير حكومية إقليمية ومحلية. وقامت البعثة أيضا بالتنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، والاتحاد الأفريقي، وكذلك مع الاتحاد الأوروبي، ومركز كارتر، والمعهد الديمقراطي الوطني. وصدرت أربعة بلاغات مشتركة عن بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مراحل حساسة خلال الفترة الانتخابية، تدعو كافة الأطراف السياسية إلى الالتزام بالطابع السلمي للانتخابات والقبول بإرادة الشعب الليبري. كما استفادت العملية الانتخابية من دعم رئيس الاتحاد الأفريقي آنذاك، رئيس غينيا ألفا كوندي، ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب

أفريقيا، ورئيس توغو فوري غناسينغبي، الذي زار ليبريا في ١ تشرين الثاني/نوفمبر. وإضافة إلى ذلك، واستكمالا للمساعي الحميدة لممثلي الخاص لليبريا، قام أوليسيغون أوباسانجو، الرئيس السابق لنيجيريا الذي هو عضو في مجلسي الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة، بزيارة إلى ليبريا في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر برفقة ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، محمد بن شمباس. كما وفرت لجنة بناء السلام المواكبة السياسية طوال الفترة الانتخابية، إذ عقدت اجتماعا للسفراء في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر واجتماعات للخبراء بشأن الاستعدادات للانتخابات.

الحكومة الجديدة

٨ - بدأ المجلس التشريعي الرابع والخمسون دورته في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وبعد أسبوع، أي في ٢٢ كانون الثاني/يناير، أدى جورج وياه اليمين القانونية بصفته رئيسا لليبريا في حفل حضره آلاف المواطنين الليبريين والعديد من رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، فضلا عن شخصيات أجنبية أخرى. وفي الخطاب الذي ألقاه الرئيس وياه أثناء حفل تنصيبه، أكد من جديد ما وعد به أثناء الحملة الانتخابية من السعي إلى القضاء على الفقر وتحقيق المساواة، وعبر عن التزامه باتباع خطة ''لصالح الفقراء''، وهو تعهد استفاض في تناوله في أول خطاب ألقاه عن ''حالة الأمة'' في ٢٩ كانون الثاني/ يناير، حيث التزم بإيلاء الأولوية لجملة من المجالات، منها التعليم، والصحة، والمسائل الجنسانية، وتمكين الشباب، وتطوير البنية التحتية، والزراعة، وسيادة القانون، والإصلاح الزراعي، وإصلاح قطاع الأمن، والمساءلة. واقترح أيضا إجراء تعديلات دستورية تزيل من الدستور شروط الاستثناء، وأعلن عن خفض نسبة ٢٥ في المائة من مرتبه الشخصي، مشجعا الفروع الحكومية الأخرى على أن تحذو حذوه نظرا للحالة المالية المتردية التي ورثتها حكومته.

٩ - وفي أول رحلة دولية كرئيس دولة، حضر الرئيس وياه مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في أديس أبابا في ٢٨ كانون الثاني/يناير، وأعقب ذلك زيارات قام بها إلى فرنسا والمغرب والسنغال في الفترة من ١٤ إلى ٢٣ شباط/فبراير. ومن بين الجهات التي تعهدت بتقديم الدعم لليبريا خلال سفره هناك رئيس السنغال، ماكي سال، ورئيس فرنسا، إيمانويل ماكرون، ومسؤولون في الحكومة المغربية ومستثمرون محتملون، بما في ذلك لاعبون بارزون لكرة القدم من أفريقيا. وتعهد نائب رئيس البنك الدولي بتقديم دعم إضافي للميزانية قدره ٢٠ مليون دولار، وبتقديم مبلغ ٥ ملايين دولار لتعزيز خطة الرياضة في ليبريا. وفي ٥ آذار/مارس، سافر الرئيس وياه إلى نيجيريا في إطار زيارة دولة ناقش خلالها مع الرئيس محمد بُخاري المسائل ذات الاهتمام المشترك، وطلب من الرئيس دعم نيجيريا في تحسين التعليم والصحة والزراعة والتعدين والقطاع الخاص في ليبريا، معربا عن تقديره للدور الذي تضطلع به نيجيريا في صون السلام والاستقرار في ليبريا.

١٠ - وقررت لجنة الانتخابات الوطنية إجراء انتخابات جزئية في ٨ أيار/مايو لشغل المقعدين الشاغرين لمقاطعة مونتسيرادو ومقاطعة بونغ في مجلس الشيوخ، وقد كان يشغلهما على التوالي الرئيس وياه ونائبة الرئيس المنتخبة حديثا، جويل هوارد تايلور، على أن ميزانية إجراء الانتخابات لم تعتمد بعد، ولا تزال تقع على اللجنة التزامات مالية مستحقة تتعلق بانتخابات عام ٢٠١٧.

١١ - وقامت نائبة الأمين العام بزيارة إلى ليبريا في ٢١ و ٢٣ آذار/مارس للمشاركة في مراسم إغلاق بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، ومؤتمرات المصالحة الوطنية، ومراسم إطلاق خطة التنمية الوطنية الجديدة،

فضلا عن مراسم تسليم إذاعة البعثة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، كما هو مبين أدناه. وعقدت أيضا اجتماعات منفصلة مع الرئيس وياه؛ والتجمع التشريعي النسائي وممثلين عن المجتمع المدني؛ وشركاء إنمائيين، وزارت مشروعا ممولا من الاشتراكات المقررة لبعثة الأمم المتحدة يهدف إلى تحسين الأمن الغذائي في بلدة نيو كرو، في ضاحية مونروفيا. وأكدت نائبة الأمين العام، في جميع حواراتها، على أن أهداف التنمية المستدامة توفر ما يلزم من أسس لتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على السلام، مثل المصالحة الوطنية، التي لا يمكن تحقيقها بشكل كامل إلا بالمشاركة الكاملة لجميع المواطنين، بمن فيهم النساء والشباب.

١٢ - كما زار رئيس تشكيلة ليبريا في لجنة بناء السلام ليبريا في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ آذار/مارس، للتعبير عن استعداد اللجنة المستمر لدعم ليبريا.

المصالحة الوطنية

١٣ - بفعل الافتقار إلى التمويل أو التأخر في إصدار التشريعات، أحرز تقدم محدود في تنفيذ جوانب خطة بناء السلام في ليبريا المؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧ (انظر S/2017/282). وتبين الخطة بتفصيل أهداف المصالحة التي ينبغي تحقيقها قبل مغادرة بعثة الأمم المتحدة وتنص على مقترحات محددة للنهوض بالإصلاحات التشريعية والسياسات المتعلقة بالشباب. وكانت مبادرات المصالحة الممولة من الجهات المانحة الرامية إلى منع نشوب النزاعات المتصلة بالانتخابات، بإشراك الشباب، أكثر نجاحا.

١٤ - وفي الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٧ إلى آذار/مارس ٢٠١٨، قامت الحكومتان المنتهية ولايتها والجديدة بتنقيح خريطة الطريق الاستراتيجية للتعافي وبناء السلام والمصالحة على الصعيد الوطني، بدعم من بعثة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى تأكيد أهمية المجالات المواضيعية الاثني عشر لخطة الطريق بالنسبة للمصالحة الوطنية، تقرر وضع مرفقات تركز على تعبئة الموارد، والالتزامات الحكومية في خطة بناء السلام والسياسات والبرامج القائمة على نتائج مؤشر التماسك الاجتماعي والمصالحة.

١٥ - وخلال الفترة نفسها، قامت المنظمات غير الحكومية بتيسير حوارات للمصالحة في مقاطعات بونغ، وغراند كيب ماونت، وغراند غيده، ولوفا ومارغيبي، ونيمبا، وريفرسيس، وسينوي، توجت بعقد مؤتمر المصالحة الوطنية بقيادة الحكومة في مونروفيا في ٢١ و ٢٢ آذار/مارس. وفي ختام المؤتمر، أشار الرئيس وياه إلى الأثر القصير الأجل لمبادرات مصالحة سابقة، بما فيها مبادرات أطلقها حينما كان سفيرا للسلام في عام ٢٠١٢، وعاد بعدها الناس إلى ما كانوا عليه في السابق من ضغائن وانقسامات. وأكد الرئيس، على حد قول الراحل نيلسون مانديلا، أن المصالحة لن تترسخ وتدوم إلا عندما يشعر جميع المواطنين بأن آراءهم تسمع وتراعى، ولا سيما في الحياة الاقتصادية للبلد، وعندما يكون هناك تحول في قلوب وعقول الناس حتى يتسنى لجميع الليبريين أن يروا بعضهم بعض كأفراد أسرة واحدة. وأكدت نائبة الأمين العام أهمية الإدماج السياسي والاقتصادي الكامل لتحقيق المصالحة، وهو شرط لا بد منه للحفاظ على السلام.

١٦ - وحتى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، لم يبت بعد في تشريعات مقترحة قبل أربع سنوات لتعزيز المصالحة، ولا سيما مشروع القانون المتعلق بالحقوق في الأراضي ومشروع القانون المتعلق بالحكم المحلي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، فتح مركز الخدمات لمقاطعة مونتسيرادو، فاكتمل بذلك برنامج عدم التركيز الحكومي الذي بدأ تنفيذه في شباط/فبراير ٢٠١٥. ويوجد في كل مقاطعة من المقاطعات الخمس

عشـــرة مركز للخدمات، الأمر الذي يتيح للمواطنين، لأول مرة في تاريخ ليبريا، الحصـــول على الخدمات خارج مونروفيا، وتم تحقيق ذلك بدعم من البعثة وشـركاء آخرين. ويقتضـي الاسـتمرار في هذا التوسـع في الخدمات الحكومية المقدمة تخصـــيص اعتمادات كافية في الميزانية الوطنية لتغطية التكاليف التشـــغيلية، وكذلك اعتماد مشروع القانون المتعلق بالحكم المحلي.

باء - الحالة الأمنية

١٧ - ظلت الحالة الأمنية مستقرة. فقد سجلت الشرطة الوطنية الليبرية ١٠ ٢٦٣ حادثا خلال الفترة الممتدة من ١ حزيران/يونيه ٢٠١٧ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، وتتمثل أســـاســـا في جرائم من قبيل السـرقة والسـطو على المنازل والسـلب والاعتداء البسـيط، فضــلا عن مظاهرات متفرقة ومنازعات على الأراضـي. وتصـدت الشـرطة الوطنية الليبرية بفعالية لجميع الحوادث، دون اسـتخدام القوة، بما في ذلك في المقاطعات النائية، وإن كان أفراد في الشـرطة اسـتخدموا أصـولا شـخصـية للتعويض عن نقص الموظفين وعدم كفاية الموارد.

١٨ - ونظمت الشـــرطة الوطنية الليبرية وقادت فرقة عمل مشـــتركة لأمن الانتخابات ضـــمت جميع وكالات إنفاذ القانون والبعثة. وعلى الرغم من ارتفاع حدة التوتر السـياسـي، لم تنشـأ شـواغل أمنية كبرى خلال الفترة الانتخابية، بما في ذلك خلال التجمعات الكبيرة التي نظمت في إطار الحملة الانتخابية والتي بلغ عدد المشاركين في بعضها حسب التقديرات ٨٠ ٠٠٠ شخص. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، وقع صدام بين أنصـــار حزب الحرية وأنصـــار التحالف من أجل التغيير الديمقراطي في ســـانيكيلي بمقاطعة نيمبا، ما أسـفر عن حدوث إصـابة خطيرة واحدة. وفي ٢١ أيلول/سـبتمبر، وقع صـدام بين مؤيدي مرشـحي حزب الوحدة والتحالف من أجل التغيير الديمقراطي المتنافسين على المقعد التشريعي في بينسفيل، بمقاطعة مونتسيرادو، ما أسفر عن إصابات طفيفة نتجت عن الرشق بالحجارة. وقد تمكنت الشرطة الوطنية الليبرية من الســـيطرة على كلا الحادثين دون اســـتخدام القوة. وخلال حفـل التنصـــيـب، الـذي نظم في ٢٢ كانون الثاني/يناير، أفيد بإصـابة نحو ٥٠ شـخصـا في حادث تدافع، تمكنت الشـرطة الوطنية الليبرية من السيطرة عليه دون استخدام القوة.

جيم - الحالة الإنسانية

١٩ - حتى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، استضـافت ليبريا ١٠ ٧٩١ لاجئا إيفواريا مسجلا، وقد انخفض هـذا العـدد عن مســـتوى الـذروة الـذي بلغـه في عـام ٢٠١١ وقـدره ٢٢٤ ٠٠٠ لاجئ. ومنـذ كـانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، عندما استؤنفت عملية العودة الطوعية عقب وباء مرض إيبولا الفيروسي، يسّرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عودة ٢٧ ٦٣٨ لاجئاً. وظلت الظروف السائدة في كوت ديفوار مواتية للعودة عموما، وإن أشـار بعض اللاجئين إلى انعدام الأمن، وانعدام فرص الحصـول على الأراضـي، والخدمات الأساسية أو فرص كسب العيش في مناطق العودة باعتبارها عوامل مثبطة، إلى جانب الشعور بالريبة إزاء عمليات المصـــالحة الوطنية والتماســـك الاجتماعي. وللتخفيف من هذه الشـــواغل، نظمت المفوضية زيارات للاجئين إلى قرى العودة حتى يتمكنوا من تقييم الظروف ومدى توافر الخدمات.

٢٠ - وخلال الفترة الممتـدة من ١ حزيران/يونيـه ٢٠١٧ إلى ١٢ آذار/مـارس ٢٠١٨، ســـجلـت ٢٣ حالة من حالات تفشي الأمراض، ومن هذه الأمراض حمى لاسا، والحصبة، وجدري القرود، ومرض

المكورات السحائية، وداء الشيغلات؛ ومن أصل ٣٥٢ حالة من حالات الإصابة بهذه الأمراض، أُبلغ عن حدوث ١٣ حالة وفاة. وقدمت منظمة الصحة العالمية وشركاء آخرون الدعم لوزارة الصحة والمعهد الوطني للصحة العامة في تعزيز القدرة الوطنية على الكشف والوقاية والتصدي فيما يتعلق بالتهديدات والأحداث الصحية. كما قدمت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة الدعم للحكومة في تعزيز القدرة على التأهب للأخطار المتعددة والتصدي لها، بتمويل من الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء الذي أنشئ للتصدي لإيبولا. ونتيجة لذلك، باتت تطبق اللوائح الصحية الدولية في جميع نقاط الدخول إلى البلد.

دال - حقوق الإنسان

٢١ - لا تزال حالة حقوق الإنسان تتسم بحدوث انتهاكات ترتكب أساسا ضد النساء والأطفال. وفي الفترة ما بين حزيران/يونيه ٢٠١٧ وشباط/فبراير ٢٠١٨، سجلت وزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية ٥٩٦ حالة من حالات العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك ٣٩١ حالة اغتصاب واعتداء جنسي؛ ومثل الأطفال في هذه الحوادث نسبة ٦٧,٣ في المائة من الضحايا. وتجدر الإشارة إلى أن العوامل الثقافية والمجتمعية، فضلا عن أوجه القصور النظمية في نظام العدالة الجنائية، تسهم في الإفلات من العقاب على ارتكاب مثل هذه الجرائم. يضاف إلى ذلك أن الممارسات التقليدية الضارة، مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، مستمرة في البلد. وفي سياق التأخر الطويل في إرساء إطار تشريعي يجرم هذه الممارسات، وقعت رئيسة البلد آنذاك جونسون سيرليف، في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أمرا تنفيذيا يجرم تشويه الأعضاء التناسلية للفتيات دون سن الثامنة عشرة، فحققت جزئيا فقط هدف التجريم الكامل لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، الذي التزمت به حكومتها في عام ٢٠١٦ في سياق الاستعراض الدوري الشامل.

٢٢ - وفي ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧، قام منتدى المجتمع المدني لمناصرة حقوق الإنسان، وهو اتحاد لمنظمات غير حكومية وطنية تركز على حقوق الإنسان أنشئ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بدعم من بعثة الأمم المتحدة، بالتوقيع على مذكرة تفاهم مع اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان تهدف إلى تعزيز المبادرات المشتركة للتنسيق والرصد وتحقيق اللامركزية في مجال حقوق الإنسان. وفي الفترة ما بين آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أنشئت شبكات في المجتمع المدني تركز على حقوق الإنسان في مقاطعات بونغ وغراند باسا وغراند كيب ماونت وغراند غيده وماريلاند ونيمبا وريفرسيس.

هاء - الوضع الاقتصادي

٢٣ - بعد أن وصف الرئيس وياه البلد بأنه ”مفلس“، أنشأ في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨ لجنة كلفت بوضع خطة للإنعاش السريع والتحول. فميزان الحساب الجاري لعام ٢٠١٧ يقدر بناقص ٠,٦ بليون أو ناقص ٢٦,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما يقدر عجز الميزانية بناقص ٤,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وأثناء إلقاء خطابه عن ”حالة الأمة“، أفاد الرئيس بانخفاض نسبته ١٣ في المائة في الإيرادات، إذ انخفضت إلى ٤٨٩,١ مليون دولار في عام ٢٠١٧ بعد أن كانت ٥٦٥,١ مليون دولار في عام ٢٠١٦. وكان للانخفاض العالمي في أسعار السلع الأساسية ومخلفات تفشي فيروس إيبولا في عام ٢٠١٤ وتسرب الأموال العامة من خلال الفساد تأثير سلبي على حالة الاقتصاد الكلي. ويتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤ في المائة في عام ٢٠١٨، نتيجة التوسع في إنتاج الذهب والزراعة؛ ويتوقع أن

يصل النمو، بحلول عام ٢٠٢٠، إلى ٦ في المائة، وهي نسبة ستظل دون مستوى ما قبل ظهور فيروس إيبولا، أي ٨,٧ في المائة.

٢٤ - وثبت أن التدابير التصحيحية التي جربت خلال الفترات المالية السابقة ليست فعالة؛ وتظل اختلالات الميزانية اختلالات لا يمكن تحملها، وهو ما يعوق النمو والتنمية. واستهلكت النفقات المتكررة ٨٧ في المائة من الميزانية الوطنية للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧؛ ومثلت الأجور لوحدها نسبة ٥٧ في المائة من الميزانية. ويوصى بمخصصات منقحة في ميزانية الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ من أجل تخفيض نفقات معينة على السلع والخدمات، مثل السفر والاتصالات وحلقات العمل، ما يفضي إلى تخفيض قدره ٢٧,٤ مليون دولار من مبلغ ٥٦٣,٥ مليون دولار، اعترافا بضرورة خفض النفقات. على أن تضمن المخصصات التعويضات والأدوية والأغذية، في جملة أمور أخرى. وتدعو الحاجة أيضا إلى التنويع الاقتصادي، وهو ما يتطلب الاستثمار في التجارة الخارجية والبنية التحتية، مع بذل جهود فعالة لمكافحة الفساد. وتسارعت وتيرة انخفاض قيمة الدولار الليبري مقابل دولار الولايات المتحدة خلال الفترة الانتخابية، إذ ارتفع سعر صرفه إلى ١٢٥,٦ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بعد أن كان ١١٧,٢ في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ويتطلب وقف هذا الاتجاه أو عكسه زيادة في الإنتاج المحلي تقلل من الاعتماد على الواردات وتعالج القيود القائمة في جانبي العرض والطلب. ويدفع سعر الصرف وتغير الأنماط الاستهلاكية الأعمال التجارية الصغيرة إلى تكبد خسائر في الصرف عن السلع التي تشتريها بدولارات الولايات المتحدة وتسوقها بالدولارات الليبرية. والأسعار المحلية آخذة في الارتفاع. فسعر التجزئة لكيس وزنه ٥٠ كيلوغراما من الأرز، وهو من الأغذية الأساسية، ارتفع بنسبة ٢٥ في المائة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٦، في حين يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى ارتفاع أسعار المدخلات. وارتفعت أيضا أسعار المنتجات النفطية، فزادت تكاليف النقل، وهو ما يؤثر بدرجة كبيرة على الليبريين الذين يعيشون تحت خط الفقر.

ثالثا - القدرات الوطنية في مجالي الأمن والعدالة

ألف - استراتيجية الأمن الوطني وهيكله

٢٥ - أُعدت الاستراتيجية المنقحة للأمن الوطني وخطة التنفيذ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، ومن المقرر أن يوافق عليهما مجلس الأمن الوطني في نيسان/أبريل ٢٠١٨. والاستراتيجية، التي تشدد على الأمن البشري، توضح أدوار ومسؤوليات المؤسسات الأمنية. وتراعى تكاليف تنفيذها في استعراض جار للإنفاق العام سيساعد الحكومة في مواصلة التخطيط المالي لقطاعي العدالة والأمن، الذي تضطلع به وزارة المالية والتخطيط الإنمائي، بدعم من البنك الدولي والأمم المتحدة.

٢٦ - وتواصلت الجهود الرامية إلى تنفيذ قانون الشرطة الوطنية الليبرية لعام ٢٠١٦، وقانون دائرة الهجرة في ليبريا، وقانون مراقبة الأسلحة النارية والذخائر في ليبريا. وأسهمت مجالس إدارة السياسات لدائرتي الشرطة والهجرة التي أنشئت خلال الفترة المشمولة بالتقرير في إعداد وإقرار اللوائح والتعليمات الإدارية؛ غير أنه لم يتخذ أي إجراء لإنشاء مجالس الرقابة المدنية المنصوص عليها في القانونين ذوي الصلة. وعلى الرغم من أن القانون الموحد للعدالة العسكرية قد سن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، فإنه لم يتم بعد وضعه موضع التنفيذ الكامل؛ ولا يزال الجيش خاضعا للنظام القضائي المدني وفقا لمذكرة

تفاهم وقعت بين وزارتي العدل والدفاع. ووُضع النص النهائي لمشروع قانون بشأن السلامة العامة، يتضمن لوائح تنظيمية للشركات الأمنية الخاصة، في شباط/فبراير، وهو مشروع قانون يُنتظر أن تستعرضه الحكومة.

٢٧ - ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، اضطلعت فرقة العمل المعنية بالشؤون الجنسانية والقطاع الأمني، التي تضم ثلاث وزارات وثماني وكالات تابعة لقطاع الأمن، بأنشطة في مجالي التدريب وتنمية القدرات، إلى جانب أنشطة لتبادل المعلومات والدعوة من أجل زيادة مشاركة المرأة في إصلاح قطاع الأمن ومراعاة تعميم المنظور الجنساني في العمليات الأمنية. وبالإضافة إلى ذلك، وسعيا إلى توسيع مشاركة الجمهور، عقد فريق التفكير المعني بإصلاح قطاع الأمن أربعة حوارات مفتوحة في جامعة ليبريا.

٢٨ - ومع نهاية ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في ٣٠ آذار/مارس، سيستمر توفير الدعم المقدم من الأمم المتحدة لقطاعي العدالة والأمن في إطار برنامج مشترك مدته ثلاث سنوات يقوده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويركز على تطوير المؤسسات، بما فيها الشرطة الوطنية الليبرية ودائرة الهجرة في ليبريا. وستتلقى فرقة العمل المعنية بالشؤون الجنسانية والقطاع الأمني دعما ماليا من صندوق بناء السلام، الذي ستديره هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويتوقع أن يستمر تقديم الدعم الثنائي والإقليمي؛ كما أن الحكومة بدأت استكشاف خيارات لتوسيع نطاق التعاون ليشمل شركاء ثنائيين جددا.

باء - الشرطة الوطنية الليبرية

٢٩ - في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، بلغ قوام الشرطة الوطنية الليبرية ٥٠٥٣ فردا، من بينهم ٩٥٩ امرأة. ونُشر ٧٥ في المائة من قوام دائرة الشرطة في مقاطعة مونتسيرادو.

٣٠ - وقادت الشرطة الوطنية الليبرية عمليات أمن الانتخابات من خلال فرقة عمل أمنية مشتركة خططت ونفذت عملية انتشار على نطاق البلد لما عدده ٧ ٣٥٥ فردا من أفراد إنفاذ القانون. وطوال الفترة الانتخابية، انتهجت الشرطة الوطنية الليبرية نهجا استباقيا، إذ ركزت على خفارة المجتمعات المحلية ومنع نشوب النزاعات، وبادرت إلى إقامة اتصالات فعالة مع قادة المجتمعات المحلية والرابطات الشبابية وحافظت عليها، وأقامت اتصالات مع الأحزاب السياسية. وبعد كل جولة انتخابية، قامت الشرطة الوطنية الليبرية، بدعم من البعثة، بإجراء استعراضات لأعمالها حيث حددت تحديات ووضعت توصيات ركزت على تحسين تسلسل القيادة، وإدارة الموارد البشرية، واللوجستيات، والتواصل مع وسائط الإعلام.

٣١ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، عين الرئيس وياه مفتشا عاما جديدا وثلاثة نواب جدد من داخل دائرة الشرطة. وأعيد تعيين نائبة المفتش العام لشؤون الإدارة، الضابطة السامية في الشرطة الوطنية الليبرية. وفي شباط/فبراير، أجرت الشرطة الوطنية الليبرية تقييما ذاتيا لتحديد مواطن القوة والضعف، وتحديد أولويات التطوير المؤسسي والعملياتي، واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ قانون الشرطة الوطنية الليبرية. وقد روعيت النتائج في إطار تطوير الشرطة لعام ٢٠١٨، الذي يعكس القدرات الهيكلية والتنظيمية التي تحتاج إليها الدائرة للاستمرار في تقديم مستوى عال من خدمات إنفاذ القانون لجميع المواطنين.

جيم - دائرة الهجرة في ليبريا

٣٢ - في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، بلغ قوام دائرة الهجرة في ليبريا ٦٠٦ ٢ أفراد، من بينهم ٧٥٦ امرأة، ونشر ٦٣ في المائة منهم في المناطق الحدودية.

٣٣ - واتخذت دائرة الهجرة في ليبريا خطوات هامة لتعزيز إدارة الحدود وأمنها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إذ أقامت اتصالات مع المجتمعات المحلية في المناطق الحدودية، ونفذت نظام تحليل معلومات وبيانات الهجرة في أربع نقاط دخول رسمية استراتيجية، وقامت بتدريب ٢١٢ ضابطا في مجال الإدارة المتكاملة للحدود. وكان الهدف من هذه الجهود، التي حظيت بدعم من البعثة والمنظمة الدولية للهجرة، هو تعزيز الهجرة النظامية والتصدي للجريمة العابرة للحدود الوطنية.

٣٤ - وأعاد الرئيس وياه تعيين المفوض العام ونائبه لشؤون الإدارة في دائرة الهجرة في ليبريا. وفي شباط/فبراير، أجرت الدائرة عملية تقييم ذاتي لتحديد مواطن القوة والضعف لديها وأولوياتها الرئيسية للتطوير المؤسسي.

دال - العدالة والسجون

٣٥ - هيمنت الضغوط المتصلة بالانتخابات على اهتمام الجهاز القانوني خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقدم كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة الدعم لآليات حل المنازعات الانتخابية في لجنة الانتخابات الوطنية، ووزارة العدل ورابطة المحامين الوطنية الليبرية. وعملت هذه الآليات بفعالية، وهو ما أرسى الثقة في نزاهة ومهنية الجهاز القضائي.

٣٦ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أرسل ٦٠ قاضيا مدربا حديثا إلى ٥٩ محكمة من محاكم الصلح في جميع المقاطعات الخمس عشرة؛ ولدى ليبريا حاليا ٣٥٣ قاضيا يعملون في جميع المقاطعات. وشرع المعهد القضائي في تدريب صف إضافي من القضاة المحتملين يتكون من ٦٠ فردا. وبدعم من بعثة الأمم المتحدة، تلقى المدربون التدريب في مجال حقوق الإنسان، وهو موضوع عمم أيضا في المنهاج التدريبي، وسيشمل التدريب في المستقبل موضوعي المسائل الجنسانية والعنف الجنسي والجنساني.

٣٧ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وضعت الصيغ النهائية لسياسات تركز على المبادئ التوجيهية لإصدار الأحكام، وتقديم المساعدة القانونية، وإجراءات الاستماع أثناء البت في الشكاوى المقدمة ضد المحامين. بيد أن نظام العدالة ظل يواجه أوجه قصور نظمية، كان لها أيضا تأثير سلبي على الظروف المعيشية والأمن في المرافق السجنية، حيث أفيد عن وقوع تسع حالات هروب من السجن. وفي ٣٠ آذار/مارس، كان ٤٩٦ ١ شخصا، أو ما نسبته ٥٨ في المائة من السجناء، محتجزين قبل المحاكمة، وهو ما يمثل انخفاضا بمقدار ٧ في المائة منذ صدور تقريري السابق في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

هاء - القوات المسلّحة الليبرية

٣٨ - في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، بلغ قوام القوّات المسلّحة الليبرية ٩٤٨ ١ فردا، بالإضافة إلى ٦٠ فردا يعملون مع حرس السواحل الليبيري. ويتلقى الجيش الإرشاد من الولايات المتحدة الأمريكية ومن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ وقدّمت البعثة بعض التدريب في مجال التخلّص من الذخائر

المتفجرة، والتخطيط للعمليات، والتدريب السابق للنشر لفائدة ٧٥ من الأفراد العسكريين الذين ساهمت بهم ليبريا في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

٣٩ - وظلّ الجيش يواجه تحديات تشغيلية يعود سببها جزئيا إلى عدم كفاية التّمويل. وساعدت البعثة، من خلال مشاريع الأثر السريع، على تجديد ثكنات الجيش في مقاطعتيْ غراند باسا ولوفا، وذلك من أجل تسهيل الانتشار على الحدود مع غينيا وكوت ديفوار.

رابعا - إغلاق بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

ألف - العنصر العسكري

٤٠ - شرعت البعثة تدريجيا، ومنذ عام ٢٠٠٦، في تقليص قوامها المأذون به من مستوى الذروة الذي كان قد بلغ ٢٥٠ ١٥ فردا عسكريا. وبموجب القرار ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، شهدت الفترة الفاصلة بين ٣١ كانون الأوّل/ديسمبر و ٣٠ آذار/مارس سحب ٤٣٤ فردا عسكريا، من بينهم سَرية وضباط خدمات طيران وخدمات طبية وضباط أركان. ومع رحيل قائد القوة في ٢٨ شباط/فبراير، يكون مقرّ القوّة قد أُغلق بشكل رسمي.

٤١ - وبانتهاء ولاية البعثة، أوقفتْ قوة الرّد السريع، التي أُنشئت داخل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٦٢ (٢٠١٤) ونُقلت إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بموجب قرار المجلس ٢٢٩٥ (٢٠١٦)، استعدادها للاستجابة في ليبريا.

باء - عنصر الشرطة

٤٢ - ظلّ عنصر الشرطة التّابع للبعثة يعمل تدريجيا على خفض قوامه المأذون به من مستوى الذروة الذي بلغ ٧٩٥ ١ فردا، ليصل في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، ووفقا للقرار ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، إلى مستوى أقصى قدره ٣١٠ أفراد، بمن فيهم وحدتان من وحدات الشرطة المشكلة و ٥٠ فردا من أفراد الشرطة متمركزون في مونروفيا. وجرت عملية سحب العنصر على مراحل انطلاقا من ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وانتهت بمغادرة من تبقى من ضباط شرطة الأمم المتحدة ومفوض الشرطة في ٣٠ آذار/مارس.

جيم - العنصر المدني

٤٣ - عملية مغادرة ٨٠٨ من الموظفين المدنيين، المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٣٠٤/٧١ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، تمّت على مراحل وبعد إجراء تقييم للعمل واستعراضات مقارنة، وذلك حرصًا على إنجاز الولاية حتى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨. وقد خضعت عمليات المغادرة بأعداد كبيرة إلى المواءمة مع الفترات التي يكون فيها مستوى الأنشطة الفنية منخفضا نسبيا. وفي ٣٠ آذار/مارس، كان لدى البعثة ٥٢١ موظفا مدنيا، منهم ١٧٤ موظفا دوليا و ٢٦٩ موظفا وطنيا و ٧٨ من متطوعي الأمم المتحدة؛ وسيغادر ١٤١ فرداً آخر بحلول ٣٠ نيسان/أبريل. وخلال الفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه، ستتم تدريجيا مغادرة الأفراد الـ ٣٨٠ المتبقين لإكمال عملية تصفية البعثة.

دال – عملية التّصفية

٤٤ – نظرًا لتشعُّب عملية تصفية بعثة ذات تاريخ لوجستي عريق، قامت البعثة في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ بتشكيل لجنة توجيهية وفريق عمل تقني للإشراف على العملية. وتم أيضا جلب متخصصين فنيين لتقديم الدعم، فيما أُبلغ مراجعو الحسابات الخارجيون والداخليون بالمواعيد النهائية لمراجعة أنشطة البعثة قبل حفظ السجلات ومغادرة الموظفين.

٤٥ – وتم التركيز بشكل خاص على التأكد من إجراء تصفية وفق مبدأ المسؤولية البيئية. وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، كان لدى بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ٧٩ موقعا ميدانيا. ولم يبق من هذه المواقع إلا تسعة في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، وسيتم إغلاقها جميعا بحلول ٣٠ حزيران/يونيه. وبالاشتراك مع البعثة، تُجري وكالة حماية البيئة في ليبريا تفتيشا لكلّ موقع يتم إغلاقه، وتقدم شهادة بأنه قد تُرك في حالة بيئية سليمة.

٤٦ – ووهبت البعثة بعض معدات إلى كيانات حكومية وإقليمية وإلى منظمات غير حكومية ووكالات تابعة للأمم المتحدة، وذلك تمشيا مع أحكام النظام المالي والقواعد المالية السارية، وبعد إجراء تقييم لمدى ملاءمة الطلبات. ويوجد من بين الأصول الموهوبة مبان جاهزة، ومركبات للركاب ومركبات متخصصة، ومولّدات كهربائية، ومعدات طبية ومعدات لتكنولوجيا المعلومات، وأثاث مكتبي؛ وتم تسليم جزء من قاعدة اللوجستيات التابعة للبعثة في ميناء مونروفيا إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتكون بمثابة قاعدة لوجستية متقدمة للقوّة الاحتياطية الإقليمية التابعة للجماعة.

هاء – سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

٤٧ – أُجريت عمليات اتصال استباقية في كل المجتمعات المحلية التي شهدت منذ ٢٠٠٣ انتشار قوات تابعة للبعثة. وبالتعاون مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية، حدّدت البعثة عددا من الأفراد الذين قدّموا دعاوى ضد موظفين سابقين في البعثة. وقد بُذلت، في إطار نهج يركز على الضحية، جهود من أجل تلبية الاحتياجات الطبية والنفسية والاجتماعية القانونية لأصحاب الشكاوى. وأتاحت المشاريع السريعة الأثر فرص التدريب المهني في منروفيا للضحايا ولأفراد المجتمع المحلي على حد سواء وذلك من أجل التقليل من الوصم ومن احتمالات التعرض للاستغلال في المستقبل. وعلاوة على ذلك، أطلقت البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة برنامجا لمحو الأمية لدى الضحايا أو المعرضين لخطر الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

٤٨ – وأُحيلت جميع الدعاوى المسجلة إلى الدول الأعضاء لكي تجري، أو تشترك مع الأمم المتحدة في إجراء، التحقيقات المناسبة بشأنها. وستواصل المنظمة متابعة نتائج تلك التحقيقات التي ما زالت تنتظر الحصول على معلومات من الدولة العضو المعنية.

٤٩ – ووضعت البعثة خطّة خروج لتسهيل تسليم مسؤولياتها بعد الانتهاء من عملية تصفيتها. وكلُّ ادعاء لم يُحسم حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ سوف يُحال إلى فريق السلوك والانضباط الإقليمي الذي يوجد مقره في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والذي سيكون مسؤولا عن معالجة المسائل المتبقية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تقديم أية دعاوى جديدة ضدّ موظفي البعثة السابقين إلى مكتب المنسق المقيم الذي سيكون مسؤولا عن تلقي الشكاوى وإرسالها إلى أفرقة

السلوك والانضباط الموجودة في البعثة المتكاملة وفي إدارة الدعم الميداني من أجل استعراضها ومتابعتها بشكل ملائم، بما في ذلك إحالتها إلى التحقيقات. وقامت البعثة أيضا بتمويل مشروع يهدف إلى تعزيز قدرة الحكومة على الاستجابة عندما تتلقى مطالبات ضد موظفي البعثة السابقين.

جيم - سلامة الموظفين وأمنهم

٥٠ - لم تُسجَّل أيّ حوادث أمنية كبرى ضد موظفي الأمم المتحدة أو منشآتها خلال الفترة من ١ حزيران/يونيه ٢٠١٧ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨. وتم تسجيل ١٠٥ من حوادث المرور التي شملت مركبات تابعة للأمم المتحدة، وهبوط اضطراري واحدا لطائرة تابعة للأمم المتحدة. وسُجلت أيضا عملية سطو مسلح واحدة، وست عمليات سطو على المساكن، ومحاولة سطو، وسرقتان، ومحاولة سرقة واحدة، وثلاثة حرائق طفيفة في مساكن أفراد الأمم المتحدة، فيما شملت جرائم الشوارع حادثتيْ سطو مسلح، ومحاولتيْن للسّطو المسلّح، وأربعة عمليات سلب، وثلاث سرقات، وخمسة اعتداءات، وست حالات ترهيب/مضايقة/تهديد بالعنف، وحالتين من حالات الاعتقال والاحتجاز. وتوفي خمسة من موظفي الأمم المتحدة وفاةً طبيعية.

٥١ - ومع انتهاء ولاية البعثة، تقع المسؤولية عن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومرافقها بالكامل على عاتق حكومة ليبريا. وستتولى إدارة شؤون السلامة والأمن، مع ثلاثة من ضباط الأمن المحترفين وخمسة من شركاء الأمن المحليين، تنسيق عملية توفير الأمن لفريق الأمم المتحدة القطري. وستوفر إحدى غرف اللاسلكي المشتركة تغطيةً على مدار السّاعة بالتعاون الوثيق مع النظراء في الأمن الحكومي.

خامسا - المرحلة الانتقالية لعمل الأمم المتحدة في ليبريا

٥٢ - اختتم ممثلي الخاص في ليبريا، السيد فريد ظريف، مهامه في ٣٠ آذار/مارس، وذلك بالموازاة مع انتهاء ولاية البعثة. وبالاستناد إلى أفضل الممارسات المستقاة من إغلاق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، سيتم تيسير بعض الاستمرارية في قيادة الأمم المتحدة من خلال الاحتفاظ بالمنسق المقيم عند مستوى رتبة الأمين العام المساعد. وفي هذا الصدد، وبالإضافة إلى مهام المنسق المقيم والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تولى نائب ممثلي الخاص، يعقوب الحلو، قيادة أسرة الأمم المتحدة في ليبريا في ٣١ آذار/مارس.

٥٣ - وتعمل الأمم المتحدة على تعزيز مكتب المنسق المقيم لضمان قدرته على الوفاء بالمتطلبات الاستراتيجية في مجالات التحليل السياسي والاقتصادي، وبناء السلام والوساطة، والتنسيق الميداني، مما سيدعم شعب ليبريا وحكومتها في الحفاظ على السلام. وفي أغسطس/آب ٢٠١٧، وقّعت حكومة ليبريا ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان اتفاقا يسمح بإنشاء مكتب قطري للمفوضية، وقد بدأ هذه المكتب في العمل في ٢ أبريل/نيسان ٢٠١٨. وفي الوقت نفسه، ما فتئ مقر البعثة ينتقل تدريجيا، ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ليصبح دار الأمم المتحدة الواحدة التي سيتقاسم مبانيها لاحقا ١٦ من الوكالات والصناديق والبرامج، مما سيتيح الحدّ من تكاليف التشغيل وتكاليف المعاملات والزيادة في التماسك والتنسيق والإنجاز.

٥٤ - وما زال التواصل مع شعب ليبريا بشأن تحوّل مشاركة الأمم المتحدة في بلدهم يُشكّل أولويةً من الأولويات. ولهذه الغاية، ركّزت إحدى الحملات الإعلامية، التي تشارك فيها منظمات المجتمع المدني الوطنية وحملة الأخبار التقليديون، على ضمان أن تُدرك المجتمعات المحلية أنّ فريق الأمم المتحدة القطري سيواصل عمله حتى بعد انتهاء عملية حفظ السلام في ٣٠ آذار/مارس ورحيل البعثة. وسعت هذه الرسائل أيضا إلى زيادة الوعي بالقضايا الأساسية لصون السلام وتحقيق الاستقرار.

٥٥ - وبموجب الأمر التنفيذي رقم ٩١ المؤرخ في ١٠ كانون الثاني/يناير، تم اعتماد خطة انتقالية متكاملة اشتركت في إعدادها، كوثيقة عمل لتوجيه عملية الانتقال، البعثةُ وفريق الأمم المتحدة القطري وحكومة ليبريا وشركاؤها الإنمائيون. وتركّز الخطة على نقل السلطة إلى حكومة جديدة وأيضا على تحوّل مشاركة الأمم المتحدة في ليبريا.

٥٦ — ووفرت لجنة بناء السلام مواكبة سياسية للانتقال من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا إلى وجود الأمم المتحدة للمتابعة، إذ أجرت اتصالات نشطة في إطار زيارة إلى رئيس تشكيلة ليبريا وعقدت اجتماعا للسفراء واجتماعات للخبراء بشأن الاستعدادات، كما وفرت منتدى لمناقشة ودعم تنفيذ خطة بناء السلام. وأعربت اللجنة عن استعدادها لمواصلة توفير الدعم والمواكبة للبلد بعد الانتقال.

٥٧ - وفي ٢٣ آذار/مارس، شارك الرئيس وياه ونائبة الأمين العام وممثلي الخاص في مؤتمر عُقد في مونروفيا تحت عنوان ”لحظةُ ليبريا“، دعت إلى عقده الحكومة من أجل الشروع في صياغة خطة إنمائية وطنية جديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٤. وعلاوة على كبار المسؤولين الحكوميين والأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين، شارك في هذه الحدث ممثلون لمنظمة صوت الشباب ولمنظمات أخرى من منظمات المجتمع المدني. وأعاد الرئيس وياه، في كلمته، تأكيد التزامه بضمان أن يكون لجميع الليبريين صوت في رسم ملامح مستقبل بلدهم. ورحّبت نائبة الأمين العام بالمجال الذي فُسح للشباب في الحكومة الجديدة، وشدّدت أيضا على أن إشراك النساء كشريكات أساسيات سيتيح بناء وطن أفضل. ورحبت كذلك بما انعقد من عزم على كفالة أن تكون المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي أساسا لخطة التنمية الجديدة. وأتاحت هذه المناسبة الفرصة للحكومة وشركائها وللمجتمع المدني لكي يعربوا عن تقديرهم للدور الذي تقوم به البعثة في إرساء أسس السلام في ليبريا.

٥٨ - وتم إنشاء صندوق استئماني متعدّد الشركاء في ليبريا؛ وقد أوشكت اللّمسات الأخيرة لتفعليه على الانتهاء. ويهدف الصندوق المشترك إلى زيادة الاتساق في تنفيذ الأمم المتحدة والشركاء للبرامج المشتركة ضمن مجال الحفاظ على السلام والتصدي للتحديات الإنمائية ذات الأولوية. وفي تحديد الأولويات سيتم الاسترشاد بخطة بناء السلام في ليبريا، والخطة الإنمائية الوطنية المقبلة، وأهداف التنمية المستدامة. وقدم صندوق بناء السلام دعمه الحفاز لخطة بناء السلام بمبلغ ١٠ ملايين دولار في عام ٢٠١٧ وأشار إلى استعداده لتقديم دعمه للمجالات ذات الأولوية للصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء في عام ٢٠١٨.

٥٩ - وواصلت البعثة أيضا جهودها من أجل تيسير المشاركة الإقليمية المستدامة في ليبريا، بوسائل منها التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وفي ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨، شارك الرئيس وياه ونائبة الأمين العام في احتفال تم خلاله تسليم إذاعة البعثة ومرافقها وشبكة بثها إلى مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وقد شرعت هذه الإذاعة منذ ٣١ آذار/مارس في البثّ

داخل ليبريا كمحطة إذاعية إقليمية تعتمد على نفس الشخصيات الإذاعية. وتخطّط الجماعة الاقتصادية إلى أن يتم في وقت لاحق توسيع نطاق بث هذه المحطة ليشمل، بلغات إقليمية ثلاث، المجموعة الإقليمية بكاملها. وبما أنّ المرافق التي تضم المحطّة تقع بجوار دار الأمم المتحدة، قامت الجماعة الاقتصادية بنقل مقرها الداخلي ونظام الإنذار المبكر إلى هذه المجمّع في شهر شباط/فبراير ٢٠١٨.

سادسا – الجوانب المالية

٦٠ – خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٧١/٣٠٤، مبلغ ١١٠ ملايين دولار للإنفاق على بعثة الأمم المتحدة في ليبريا خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٦١ – وفي ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٨، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٢٦,٤ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ٢٥٦,٢ ٢ مليون دولار.

٦٢ – وسُدِّدت تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكّلة للفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، بينما سُدِّدت تكاليف المعدّات المملوكة للوحدات للفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

سابعا – الملاحظات

٦٣ – عند منتصف النهار في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، حينما سلّمت إلين جونسون سيرليف سلطات الرئاسة لجورج مانه وياه في مونروفيا، عاش آلاف المواطنين الليبريين وعشرات من القادة الإقليميين والدوليين لحظةً كانت بمثابة رمز لإنهاء حقبة تاريخية امتدت لأكثر من قرن ونصف كانت خلالها الأغلبية العظمى من السكان مستبعدة دستوريا، ولإنهاء ربع قرن من الأزمة السياسية، و ١٤ عامًا من الحروب الأهلية المتعاقبة والوحشية، وما يقرب من ١٥ سنة أخرى من وضع أسس التعافي من النزاع. وقد شكّل تنصيبُ الرئيس *وياه* علامةً بارزة ترمز إلى النضج الديمقراطي المتنامي لأقدم جمهورية في أفريقيا، وإلى التقدّم على مسار التحول في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. وأودّ أن أعترف للرئيسة جونسون سيرليف بإسهامها في توطيد السلام وغيره من الإنجازات خلال فترة الاثنتي عشرة سنة من ولايتها.

٦٤ – إنّ ليبريا بلد متصالحٌ تماما مع نفسه ومع جيرانه. لذلك، فقد أنهت البعثة مهامها في ٣٠ آذار/مارس. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد أن نُذكِّر بالسياق التاريخي لنُشير إلى أنّ ليبريا كانت، حين وصلتها البعثة في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، دولة منهارة تماما تسيطر فيها ثلاثة فصائل متحاربة على أجزاء من مونروفيا ومن المناطق الداخلية؛ وكان القطاع العام منهارا؛ والهياكل الأساسية مدمّرة؛ وجهازا الشرطة الوطنية والجيش الوطني مفككا إلى فصائل شتى؛ وما تبقى من القطاع الأمني يهمن عليه عدد كبير من الأجهزة التي أنشأتها الأنظمة المتعاقبة لاضطهاد المعارضين السياسيين وقمع المواطنين؛ واضمحل قطاع العدل؛ وتشرّد أكثر من ثلث السكان؛ وسقط ٨٠ في المائة من النساء والفتيات، بحسب التقديرات، ضحيةً للعنف الجنسي؛ فيما كان التبادل الاقتصادي الإجرامي، الذي يُهيمن عليه الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية ، مزدهرًا. ولكن، وعلى الرغم من هذه البدايات المتعثرة جدا، حققت ليبريا

برفقة البعثة مســارًا تحوليا رائعا، وهي على أعتاب حقبة جديدة تعد بالمزيد من الشــمولية ومن المشــاركة العادلة لجميع المواطنين الليبريين في المجالين السياسي والاقتصادي.

٦٥ - وأهنئ شعب ليبريا وقادته السياسيين على التّقدم المحرز في استعادة السلام، وعلى ما عقدوه من عزم على البقاء مســالمين طوال العملية الانتخابية. كما أتوجّه بالتّحية إلى لجنة الانتخابات الوطنية والمحكمة العليا، اللتين اضطلعتا بمسؤولياتهما باحتراف واستقلالية، مما ساعد على تعزيز القناعات حول مصداقية العملية الانتخابية. وأسلّم أيضا بالطريقة الفعالة والمهنية والسلمية التي أدارت بها الشرطة الوطنية الليبرية، بالتعاون مع وكالات إنفاذ القانون الأخرى، الأمن في جميع أنحاء البلد. لقد شــكّلت هذه الانتخابات دليلا إيجابيا على قدرة المؤســســات الوطنية، وهو ما كان له أثر إيجابي على ثقة الجمهور. وعلاوة على ذلك، جاءت الانتخابات لتقيم الدليل أيضا على ما كنت أؤكده في تقاريري عن ليبريا على مدى سنوات من أنّ تدعيم السلام الذي تحقق بشقّ الأنفس يتطلب بذل جهود مطردة من أجل بناء مؤسسات شاملة للجميع وخاليةٍ من الفساد وقادرةٍ على توفير الفرص والخدمات لجميع المواطنين.

٦٦ - وأودّ أيضا أن أعرب عن تقديري للمجتمع المدني على دوره الأساسي في المساعدة على استعادة السلام في ليبريا، وعلى جهوده الدؤوبة من أجل الحفاظ على السلام الذي تحقّق بشقّ الأنفس. أمّا القادة الدينيون وشيوخ القبائل وممثلو النساء والشباب، وكذلك مجموعات مراقبة الانتخابات ووسائط الإعلام، فقد كانت لهم مساهمات متنوعة كثيرة في الجهود الوطنية الجماعية الرامية إلى الحفاظ على شفافية العملية الانتخابية وطابعها السّلمي. وكان من بين المبادرات الهامة إعلان نهر فارمينغتون وإعلان السلام الليبري للشباب، فضلاً عن جهود الوساطة التي أسفرت عن اعتراف متبادل من جانب السلطة التشريعية والسلطة القضائية بأدوار ومسؤوليات كلّ منهما وفقا للدستور. وسيستمر المجتمع المدني في القيام بدور هام جدا كشريك للحكومة في ما تبذله من جهود للدفع قدما بخطتها الإصلاحية وفق روح الشمول والشفافية.

٦٧ - لقد ورثت الحكومة الجديدة الكثير من التّحديات، ليس أقلّها الحالة الاقتصادية الصعبة والتقدم المحدود الذي أحرز حتى الآن في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في ليبريا، وإزالة أوجه عدم المساواة الهيكلية، والعمل على توطيد الإدارة الخاضعة للمساءلة، وبناء الأسس الديمقراطية لدولة تجسّد إرادة وتطلعات جميع الليبريين. وأرحب بالتزام الرئيس وياه بمكافحة الفساد، وتعزيز الحكم الرشيد، والمضي قدما في تحقيق المصالحة الوطنية، والإصلاح الدستوري واللامركزية. فهذه عمليات بالغة الأهمية قد تساعد في رأب صدع الماضي وفي بناء أمة موحدة للمستقبل. وهي ستساعده أيضا في تنفيذ خطته الإنمائية لفائدة الفقراء، وستعينه في الحفاظ على السلام وإرساء الأسس لتحقيق التنمية المستدامة. إنّ طموح السيد وياه لتحويل قلوب وعقول الشعب الليبيري، حتى يرى بعضهم بعضاً كأفراد أسرة واحدة، أمر ضروري، وشجرة الأسرة، كما قال، يمكن أن تنثني ولكنّها لا تنكسر أبدا.

٦٨ - وأرحّب بروح القيادة التي أبداها الرئيس وياه من خلال إعادة صياغة الميزانية الوطنية على وجه السرعة حتى يتم التصدي للصعوبات المالية في البلد، وكذلك بخطواته في مجال مكافحة الفساد. وإنني أدعو شركاء ليبريا إلى الوقوف إلى جانب هذه الحكومة الجديدة وهي تمضي قدما في جهودها من أجل تدارك النقائص الحالية، وتعمل في الوقت نفسه على جعل الاقتصاد ينمو في سبيل توليد الإيرادات اللازمة للحد من اعتمادها الحالي على معونات المانحين وتسعى أيضا إلى تجنب المعاملات التي تضع البلد والمجتمعات المحلية في مأزق. كما أبدى الرئيس وياه التزاماً محموداً بإدراج أهداف التنمية المستدامة في

صُلب خطته لتحقيق التنمية الوطنية، وذلك على حدّ ما يقتضيه الحفاظ على السّلام والتنمية من الحرصِ على ألاّ يتخلّف أحد عن الرّكب. وأرحّب أيضا بما أعرب عنه الشركاء، خلال مؤتمر 'لحظةُ ليبريا'، من التزام بمواءمة دعمهم مع رؤية الحكومة.

٦٩ - وتوطيد السّلام يتطلّب الالتزام الكامل من جانب الحكومة والمواطنين بعملية شاملة ومفيدة للمصالحة الوطنية. وإنّي أشعر بالتفاؤل إزاء تصميم الإدارة الجديدة على إعطاء عملية المصالحة الوطنية دفعة جديدة تستند إلى رؤية سياسية، بدلا من توخي جهود المصالحة الماضية وما اتّسمت به من مبادرات متباينة ذات أثر محدود. لذلك، يجب أن يكون أحد أهداف هذه العملية هو تحديد مفهوم الأمة المشترك والاتفاق عليه. ولهذا الأمر أهميته الخاصة وهو محفوف بصعوبات محتملة بالنسبة لليبريا، حيث جراح النزاع لم تلتئم بعد وبعضها قد برز للوجود خلال العملية الانتخابية الأخيرة. ولذا، فإنّني ما زلت أؤكّد على أهمية اعتماد قانون يعالج الأسباب الجذرية للنزاع، كالإصلاح الزراعي وتحقيق اللامركزية، التي ينبغي أن تحظى بالأولوية في الاهتمام وأن تُعالَج دون مزيد من التأخير.

٧٠ - لقد أعلن شباب ليبريا، وأظهر، أنّه القيّم على السّلام. لذلك، سيكون من الضروري أن تستجيب الحكومة للآمال العريضة التي يعلقها جمهورها ذو الغالبية الشابة، الذي يتطلّع إلى جني عوائد التحوّل الاجتماعي والاقتصادي الذي يمكن أن يوفّر الفرص ويخفّف من حدّة التّفاوتات. وستتطلب إدارة هذه التوقعات بذل جهود جبّارة من جانب الإدارة الجديدة، بالإضافة إلى دعم كبير من شركائها، والسعي إلى إظهار التزام مخلص بسدّ الفجوات المستمرة في ليبريا وذلك بالتواصل مع أفقر الشرائح وأكثرها حرمانا ضمن إطار خطة التنمية الوطنية. وأنا متفائل بأنّ هذا التّغيير التحويلي هو في متناول شعب ليبريا وحكومتها.

٧١ - والوضع الاجتماعي والاقتصادي في ليبريا مازال يؤثر سلبا على النساء والفتيات، بما يشمل تدني مستويات التعليم؛ والفقر؛ ووفيات الأمومة؛ وارتفاع مخاطر التعرض للعنف الجنسي وللممارسات التقليدية الضارة. وإنّي أشعر بقلق إزاء ما يرد في الإحصاءات من أرقام تتعلّق مثلا بالإلمام بالقراءة والكتابة - ٨٠,٦ في المائة للذكور و ٥٤,٨ في المائة للإناث - مما يدلّ على الأثر المستمر للحواجز التي تشكل مخاطر على الفتيات في جميع المستويات، بما في ذلك فيما يتعلق بالتعليم، والعنف الجنسي والجنساني، والزواج المبكر، وحمل المراهقات، وغير ذلك من أشكال سوء المعاملة. لذلك، أُكرّر الدعوة التي وجهتها إلى المجلس التشريعي لكي يعتمد على سبيل الأولوية التشريعات التّمكينية العالقة، ولا سيما القانون المقترح بشأن الإجراء الإيجابي من أجل المساواة في المشاركة والتمثيل، الذي يهدف إلى تعزيز المشاركة السياسية للمرأة. وأودّ أيضا أن أحثّ الهيئة التشريعية بقوّة على تعديل قانون العنف المنزلي لضمان حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، ولا سيما تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٧٢ - ومع أنّني أرحّب بارتفاع نسبة توظيف الإناث في الشرطة الوطنية الليبرية من ٢ إلى ١٨ في المائة، فإنني أشجع الحكومة الجديدة وأصحاب المصلحة الآخرين على العمل، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، من أجل التصدي لمسألة تهميش المرأة وحرمانها من المساواة. وقد أُحرز منذ عام ٢٠٠٣ تقدّم كبير في تطوير الإطار القانوني والسياسي لقطاع الأمن، ولكن ما زالت هناك ثغرات في مجالات تشمل سنّ القوانين لتنظيم شركات الأمن الخاصة وتحديث مكتب الإصلاحيات وإعادة التأهيل ودائرة الإطفاء الوطنية الليبرية. علاوة على ذلك، سوف يتعيّن على مجلس الأمن الوطني أن يُراجع على سبيل الأولوية

استراتيجية الأمن الوطني المنقّحة، التي ينبغي أن تكون مشفوعة بإجراءات تمكينية لفائدة مكتب مستشار الأمن القومي. لذلك، أحثّ حكومة ليبريا على إعطاء الأولوية للتنفيذ الكامل لقانونيْ الشرطة والهجرة، ولا سيما إنشاء هيئات الرقابة المدنية المنصوص عليها في هذين القانونين. وينبغي للحكومة أيضا أن تخصّص موارد إضافية لمعالجة مواطن الضعف الهيكلية في المنظومة القضائية ومواءمة نظامي العدالة الرسمي والعرفي من خلال الاهتمام العاجل بالتوصيات الكثيرة المتعلقة بإصلاح العدالة، التي لم تُنفَّذ رغم إقرارها على المستوى الوطني، ومنها التوصيات التي تدعو إلى معالجة المستويات المرتفعة بشكل غير مقبول في حالات الاحتجاز قبل المحاكمة. وإضافة إلى ذلك، أشجع المانحين والشركاء بقوة على مواصلة العمل عن كثب مع الأمم المتحدة والاستمرار في دعم قطاعيْ العدالة والأمن في ليبريا خلال السنوات المقبلة.

٧٣ - وبإغلاق بعثة الأمم المتحدة في ليبريا تنتهي المرحلة المتعلقة بحفظ السلام من مراحل عمل الأمم المتحدة في منطقة اتحاد نهر مانو، الذي شمل في وقت ما عمليات في سيراليون وكوت ديفوار. وقد استندت جميع مساعي المنظمة لحفظ السلام في المنطقة دون الإقليمية إلى الأسس التي وضعتها المنظمات الإقليمية، بما في ذلك اتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي. لذلك، أرحب ترحيبا حارا بأن تكون إذاعة البعثة بمثابة النواة لمحطة اذاعة إقليمية تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبأنها ستستمر على الفور في البث على الصعيد الوطني في ليبريا، مع العمل في الوقت نفسه على توفير تغطية إقليمية كاملة بدعم من نظام البث الإذاعي الليبيري. وأُرحّب أيضا باستفادة القوّة الاحتياطية من استخدام جزء من قاعدة اللوجستيات السابقة للبعثة. وبالرغم من إغلاق عملية حفظ السلام، ستظل الأمم المتحدة تشارك عن كثب في مساعدة ليبريا على التصدي للتحديات التي تواجهها في الحفاظ على السلام وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بوسائل منها مكاتب المنسق المقيم التي تم تعزيزها وتحسينها، وفريق الأمم المتحدة القطري الأوسع الذي سيضمّ مكتبًا مستقلا لمفوضية حقوق الإنسان. وسيساعد هذا الترتيب في الحفاظ على إنجازات البعثة، وأيضا في تواصل عملية الحوار بشأن التحديات المستمرة في مجال حقوق الإنسان التي ما زال البلد يواجهها.

٧٤ - وإنّي لفخور جدا بالدور الذي قامت به البعثة في استعادة السلام في ليبريا وفي الحفاظ عليه. ويسعدني أن أعرب عن عميق امتناني لكل فرد من الأفراد المدنيين والأفراد النظاميين الذين خدموا في البعثة خلال فترة انتشارها، ولأسرهم، وأثني بشكل خاص على حفظة السلام الـ ٢٠٢ التابعين للأمم المتحدة، الذين جادوا بأرواحهم في سبيل تحقيق السلام في ليبريا. وأودّ أيضا أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص لليبريا، السيد فريد ظريف، على قيادته الممتازة، ولأسلافه الذين ساهموا جميعا في إنجاز ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وإضافة إلى ذلك، أعرب عن تقديري للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في البعثة، وأود أن أنوّه على وجه الخصوص بدور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي مهّدت خوذاتها الخضراء الطريق لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وكذلك بالاتحاد الأفريقي واتحاد نهر مانو والاتحاد الأوروبي وغيرهم من المنظمات الإقليمية، والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظّمات غير الحكومية، وجميع الشركاء الآخرين لإسهاماتهم القيّمة في استعادة السّلام في ليبريا.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة في ليبريا: قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨

	العنصر العسكري					
البلد	*المراقبون العسكريون*	*ضباط الأركان*	*الجنود*	*المجموع*	*وحدات الشرطة المشكّلة*	*أفراد الشرطة*
الاتحاد الروسي	–	–	–	–		–
ألمانيا	–	–	–	–		–
أوكرانيا	–	–	–	–		–
باكستان	–	–	١٢	١٢		–
بنغلاديش	–	–	–	–		–
بنن	–	–	–	–		–
بوتان	–	–	–	–		–
بولندا	–	–	–	–		–
تركيا	–	–	–	–		–
توغو	–	–	–	–		–
جمهورية كوريا	–	–	–	–		–
رومانيا	–	–	–	–		–
زامبيا	–	–	–	–		–
السنغال	–	–	–	–		–
السويد	–	–	–	–		–
صربيا	–	–	–	–		–
الصين	–	–	–	–	–	–
غامبيا	–	–	–	–		–
غانا	–	–	–	–		–
كينيا	–	–	–	–		–
مصر	–	–	–	–		–
النرويج	–	–	–	–		–
نيبال	–	–	–	–		–
نيجيريا	–	–	–	–	١٢	–
الهند	–	–	–	–		–
الولايات المتحدة الأمريكية	–	–	–	–		–
المجموع	–	–	١٢	١٢	١٢	–


UNMIL
Deployment
as of March 2018
International boundary
County boundary
National capital
Airport
Main road
Railroad
0 20 40 60 80 km
0 10 20 30 40 50 mi
GUINEA
SIERRA LEONE
LIBERIA
CÔTE D'IVOIRE
ATLANTIC OCEAN
Monrovia
PAKISTAN
UNPOL
LOFA
GBARPOLU
GRAND CAPE MOUNT
BOMI
BONG
MARGIBI
MONT-SERRADO
GRAND BASSA
NIMBA
RIVER CESS
GRAND GEDEH
SINOE
RIVER GEE
GRAND KRU
MARYLAND
Voinjama
Kolahun
Foya
Zigida
Zorzor
Salayea
Zuie
Vahun
Bombor Junction
Gumgbeta
Belefanai
Bopolu
Gbarma
Tubmanburg
Bo Water Side
Tiene
Sinje
Robertsport
Mecca
Bong Town
Klay
Salala
Kakata
Bensonville
Careysburg
Harbel
Marshall
Gbarnga
Ganta
Foequelleh
Sanniquellie
Zorgowee
Yekepa
Saclepea
Butlo
Botota
Tapita
Toe Town
Zleh Town
Towai Town
Kangbor
Bolowhea
Garpu
Chayee
Zwedru (Tchien)
Hartford
Edina
Buchanan
Trade Town
Yepa Town
Timbo
Cestos City
Shablio
Pennoken
Duabo
Galio
Yibuke (Kaobli)
Jakakehn
Tiehnpo
Fish Town
Tawake
Kodeke
Nyaake
Tutuke
Kopo
Bame
Greenville
Nana Kru
Sasstown
Barclayville
Grand Cess
Plibo
Nemeke
Harper
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 4211 Rev. 45 UNITED NATIONS
March 2018 (colour)
Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)